

Distr.: General  
17 February 2021  
Arabic  
Original: Russian

# الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



## وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

تركمانيستان \*\* \*

[تاريخ الاستلام: 8 كانون الثاني/يناير 2021]

\* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

\*\* يمكن الاطلاع على مرفقات هذه الوثيقة في الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.



الرجاء إعادة الاستعمال

## المحتويات

## الصفحة

3	.....	معلومات عامة عن تركمانستان	أولاً -
3	.....	الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتركمانستان	ألف -
6	.....	الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني لتركمانستان	باء -
9	.....	الإطار العام لحماية وتعزيز حقوق الإنسان	ثانياً -
9	.....	اعتماد المعايير الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان	ألف -
12	.....	الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني	باء -
18	.....	الآليات التي يتم من خلالها تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني	جيم -
20	.....	عملية إعداد التقارير على المستوى الوطني للهيئات الرقابية الدولية	دال -
21	.....	معلومات أخرى ذات صلة بحقوق الإنسان	هاء -
22	.....	معلومات عن عدم التمييز والمساواة، وسبل الانتصاف الفعالة	ثالثاً -
	.....	معلومات عامة عن تنفيذ التزامات تركمانستان المتعلقة بضمان المساواة أمام القانون، والتدابير المتخذة للقضاء على التمييز	ألف -
22	.....	على التمييز	

## أولاً- معلومات عامة عن تركمانستان

## ألف- الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتركمانستان

- 1- تركمانستان دولة تقع في آسيا الوسطى، وقد حصلت على استقلالها في 27 تشرين الأول/أكتوبر 1991.
- 2- وتبلغ المساحة الإجمالية لتركمانستان 491 210 كيلومترات مربعة، ووفقاً لهذا المؤشر، يحتل البلد المرتبة 51 في العالم. ويمتد البلد من الجنوب إلى الشمال على مسافة 1 100 كيلومتر. وتتأخر تركمانستان في الشمال كازاخستان، وفي الشرق والشمال الشرقي أوزبكستان، وفي الجنوب إيران، وفي الجنوب الشرقي أفغانستان. وفي الغرب، يمتد ساحل البلد على بحر قزوين على مسافة 600 كيلومتر.
- 3- وتنقسم تركمانستان إلى 5 أقاليم (ولايات). وتتمتع عاصمتها عشق أباد بصفة الولاية. ووفقاً لبيانات 1 كانون الثاني/يناير 2020، تتألف تركمانستان مما يلي: 43 مقاطعة (إتراب)، و6 مقاطعات على مستوى المدن، و51 مدينة، و62 بلدة، و504 نواح (غينغيشليك) و1 719 قرية.
- 4- وخلال السنوات الأخيرة، ارتفع مستوى التوسع الحضري، ففي عام 2019، مقارنة بعام 2007، زادت نسبة الأشخاص الذين يعيشون في المستوطنات الحضرية بنسبة 4,3 نقاط مئوية. ويسرت ذلك مبادرة حكومية أنشأت مراكز للمقاطعات حازت وضع المدينة، ووسعت الأراضي التابعة لمدينة عشق أباد، وأنشأت مدنًا وبلدات جديدة.
- 5- وفي 1 كانون الثاني/يناير 2020، بلغت نسبة سكان الحضر في تركمانستان 46,9 في المائة، أما سكان الريف فقد بلغت نسبتهم 53,1 في المائة. وتبلغ نسبة النساء في التركيبة السكانية 50,2 في المائة بينما تبلغ نسبة الرجال 49,8 في المائة (المرفق 1).
- 6- وتشير ديناميات الهيكل العمري لسكان تركمانستان إلى حالة ديمغرافية مواتية واتجاه نمو في عدد السكان. ويشكل الأشخاص دون سن العمل 34,2 في المائة من السكان، في حين أن نسبة القادرين على العمل تبلغ 57,8 في المائة من السكان، أما الأشخاص الذين بلغوا سن التقاعد فنسبتهم هي 8,0 في المائة.
- 7- ووفقاً لاستقصاء الأسر المعيشية لعام 2019، فإن متوسط حجم الأسرة المعيشية في تركمانستان هو 4,93 شخصاً.
- 8- ويشير اتجاه النمو إلى زيادة متوسط العمر المتوقع للذكور والإناث. وفي عام 2019، بلغ هذا المتوسط 74,1 سنة للنساء و68,9 سنة للرجال. ولهذه العوامل تأثير إيجابي على الديناميات السكانية في البلد. وهناك نسبة عالية من الشباب - أي الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً - هي 13,7 في المائة من إجمالي السكان مما يضمن استمرار ارتفاع معدلات القوى العاملة والخصوبة.
- 9- وتتميز التنمية الاقتصادية في تركمانستان بارتفاع معدلات النمو المستدام (المرفق 2). ففي عام 2019، نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار المقارنة بنسبة 6,3 في المائة في مقابل عام 2018. أما الحجم الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 فقد بلغ 158,3 بليون مانات.
- 10- وفي عام 2019، بلغ الحجم الإجمالي للإنتاج الصناعي في تركمانستان 67,0 بليون مانات مما يمثل زيادة بنسبة 6,4 في المائة مقارنة بعام 2018. وفي إطار النمو الإجمالي للصناعات الرئيسية، بلغت نسبة النمو 45,2 في المائة في قطاع الصناعات الاستخراجية وبلغت 54,8 في المائة في قطاع الصناعات التحويلية. وفي عام 2019، بلغ الحجم الإجمالي للإنتاج الصناعي في تركمانستان 67,0 بليون مانات مما يمثل زيادة بنسبة 6,3 في المائة مقارنة بعام 2018. وفي إطار النمو الإجمالي

للصناعات الرئيسية، بلغت نسبة النمو 46,9 في المائة في قطاع الصناعات الاستخراجية و 53,1 في المائة في قطاع الصناعات التحويلية.

11- وبلغت عائدات الموازنة العامة للدولة في تركمانستان لعام 2019 نحو 21,6 بليون مانات. وزاد مستوى إيرادات ونفقات الموازنة العامة لعام 2019 عن مستواها في عام 2018 بنسبة 8,7 في المائة و 9,6 في المائة، على التوالي. ومقارنة بعام 2018، زادت المخصصات الموجهة إلى المجالات الاجتماعية - التعليم والرعاية الصحية وصندوق المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي الحكومي والإسكان والخدمات المجتمعية المحلية والثقافة - بنسبة 15,7 في المائة. وبشكل عام، بلغت هذه المخصصات 15,9 بليون مانات. بالإضافة إلى ذلك، في عام 2019، طرأت زيادة بنسبة 10 في المائة في المرتبات والمعاشات التقاعدية والاستحقاقات والمنح الدراسية للطلاب. وخصص الكثير من الأموال لتطوير السياحة والرياضة، ولتنفيذ البرنامج الوطني التابع لرئيس تركمانستان لتغيير الظروف الاجتماعية لسكان القرى والبلدات ومدن المقاطعات ومراكز المقاطعات للفترة حتى عام 2020، فضلاً عن البرامج الاجتماعية الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية الأخرى.

12- وتعمل تركمانستان بنشاط على تطوير قطاعات الوقود والطاقة. ويجري بوتيرة متسارعة تنفيذ عمليات التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما وتكريرهما ونقلهما إلى الأسواق الخارجية. وفي عام 2019، بلغ إنتاج الغاز 70,2 بليون متر مكعب، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 1,0 في المائة عن مستوى العام السابق. وفي الوقت نفسه، بلغت صادرات الغاز في عام 2019 نحو 37,6 بليون متر مكعب، أي بانخفاض بنسبة 0,6 في المائة. وفي العام الماضي بلغ إنتاج النفط 9 ملايين و 825 ألف طن. وبلغ حجم ما تم تكريره من النفط 6 ملايين و 154 ألف طن. وبلغ إنتاج الكهرباء 22,5 بليون كيلوواط ساعي، أو 94,6 في المائة من إنتاج عام 2018.

13- ونتيجة لسياسة "الأبواب المفتوحة" وإصلاحات السوق، فإن اقتصاد تركمانستان ينمو بوتائر عالية. ففي الفترة 2008-2019، زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي لتركمانستان بالأسعار الجارية بمقدار 3,4 مرات. وفي عام 2019، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة 6,3 في المائة. ووفقاً لهذه المؤشرات النهائية، تعدّ تركمانستان من الدول التي تتطور بوتائر عالية.

14- وتتميز التنمية الاقتصادية في تركمانستان حالياً بأن معظم الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بإنشاء قطاع صناعي استثماري ضمن الاقتصاد. ففي السنوات الأخيرة، تم بناء وتشغيل الآلاف من المنشآت الصناعية والاجتماعية والثقافية والبنية التحتية والمباني السكنية. وفي عام 2019، قدمت الاستثمارات الأجنبية نحو 12,3 في المائة من إجمالي حجم الاستثمار في البلاد.

15- ومن الأهمية بمكان بالنسبة للمستقبل أن يتم شق الطريق الرئيسي "تركمان - أوتوبان"، الذي سيمتد بين عشق أباد و تركمان أباد على مسافة 600 كيلومتر، وهو يركز على النقل الدولي. وسيوفر الطريق الجديد ممراً ييسر النقل العابر من تركمانستان إلى أوزبكستان، بل وأبعد من ذلك. وبالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية للدول المشاركة فيه، يخلق هذا المشروع فرصاً جديدة لخلق "جسر" حقيقي من الشراكة الفعالة، بما يتوافق مع أهداف الرفاه والازدهار المشترك، فضلاً عن الصداقة وحسن الجوار.

16- وتولي تركمانستان أهمية قصوى لتطوير بنية تحتية للسكك الحديدية تلبية المتطلبات الحديثة. وفي الوقت الحاضر، يبلغ طول خطوط السكك الحديدية في البلاد 3 932,1 كم، وقد تم في السنوات الأخيرة وحدها بناء ثلاثة خطوط للسكك الحديدية. وفي عام 2019، نقلت جميع وسائل النقل في الدولة 524,8 مليون طن من البضائع، مما يمثل زيادة بنسبة 1,9 في المائة على مستوى عام 2018. وبلغ حجم حركة الركاب 1 045,0 مليون شخص، أي بزيادة قدرها 1,6 في المائة.

- 17- وقد أصبحت بصناعة النسيج تمثل توجهاً جديداً تشهده التنمية الصناعية في تركمانستان. ونظراً لبناء مؤسسات متخصصة جديدة ومجمعات متكاملة كبيرة لهذه الصناعة، يتم على نطاق واسع إنتاج منتجات مختلفة من ألياف القطن. وفي عام 2019، بلغ إنتاج ألياف القطن 320,9 ألف طن.
- 18- وتشارك هيكل منظمي المشاريع في القطاع الاقتصادي غير الحكومي مشاركة نشطة في تنمية القطاع الزراعي. وفي عام 2019، شارك في الإنتاج الزراعي 517 من جمعيات المزارعين، و3,4 ألف مزرعة، و1 056,6 ألف أسرة من أصحاب مزارع القطاع الخاص. وقد بلغ عدد المستأجرين الزراعيين 389 600 نسمة من العاملين في إنتاج المحاصيل، في حين أن عددهم بلغ - 24,0 في قطاع الثروة الحيوانية. وفي عام 2019، بلغ حجم الإنتاج الزراعي الإجمالي 23,4 بليون مانات، مما يمثل ارتفاعاً بنسبة 27,2 في المائة مقارنة بعام 2015.
- 19- ولا تزال المسائل المتعلقة بزيادة دخل السكان في تركمانستان تحتل مكانة بارزة. وقد ضمن التوجه الاجتماعي للاقتصاد والمعدلات الإيجابية للنمو الاقتصادي لعدة سنوات زيادة في الأجور، سواء بالقيمة الاسمية أو الحقيقية. وعملاً بالمراسيم السنوية الصادرة عن رئيس تركمانستان بشأن زيادة الأجور والمعاشات التقاعدية والعلاوات الحكومية والمنح الدراسية للتلاميذ والطلاب والطلاب المستمعين، ارتفع الدخل النقدي لكل أسرة، وكذلك متوسط المرتبات للفترة 2015-2019 بمقدار 1,5 مرة.
- 20- ومنذ 1 كانون الثاني/يناير 2015، ارتفع بدل الإعاقة بمتوسط قدره 57,7 في المائة، في حين زاد مقدار بدلات الأشخاص ذوي الإعاقة منذ الطفولة بنسبة 56,9 في المائة. وخلال الفترة 2015-2019، زادت الاستحقاقات الحكومية بنسبة 10 في المائة سنوياً. ويحصل الأشخاص ذوو الإعاقة من المجموعتين الأولى والثانية الذين يعيلون أطفالاً قاصرين على بدل تكليفي مخصص لكل طفل. كما يحصل الأشخاص ذوو الإعاقة من المجموعة الأولى والأشخاص من المجموعة الثانية الذين يعيشون بمفردهم ويعانون من إعاقات بصرية ويحتاجون، وفقاً لشهادة طبية، إلى مساعدة خارجية، على بدل تكليفي لرعايتهم.
- 21- وعملاً على تطوير تنظيم المشاريع الخاصة في البلد، اعتمد قانون تركمانستان بشأن دعم الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتنفذ الدولة البرنامج الحكومي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2018-2024، وهو يقضي ببناء أكثر من مائة كيان مختلف في مختلف قطاعات الاقتصاد بالاعتماد على القطاع الخاص.
- 22- ويقدم اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال في تركمانستان المساعدة لأصحاب المشاريع، من خلال تنظيم المشورة، والتدريب، والتعليم، والدورات، وما إلى ذلك، بهدف تحسين مؤهلات المبتدئين منهم، مما ينشئ الظروف المثلى لتطوير الأعمال الصغيرة والمتوسطة.
- 23- وعملاً على تحسين الظروف الاجتماعية والمعيشية للسكان، ولا سيما توفير المباني السكنية للأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الأشخاص الذين يحتاجون بصورة خاصة إلى الحماية الاجتماعية، تم تشييد مبان سكنية من أربعة طوابق مهيأة خصيصاً للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك في جميع الولايات وفي مدينة عشق اباد.
- 24- وينص قانون الحماية الاجتماعية لسكان تركمانستان على أن الدولة تضمن المساواة بين الجنسين في مجال الحماية الاجتماعية، وذلك من خلال ضمان مادي وخدمات اجتماعية على شكل معاشات تقاعدية وإعانات حكومية واستحقاقات اجتماعية، كما يحدد القانون تدابير الحماية الاجتماعية للمحاربين القدماء والمعوقين.
- 25- ومنذ بداية انتشار جائحة كوفيد-19 في العالم، بدأت تركمانستان في اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذا الخطر. وتم اتخاذ تدابير وقائية فعالة في الوقت المناسب، ووضعت استراتيجية وطنية موحدة

لمكافحة الجائحة، وهي تشمل مجموعة من التدابير التنظيمية والقانونية والمالية والاقتصادية والطبية وإجراءات للحجر الصحي.

26- وقد أقامت تركمانستان تعاوناً دولياً وثيقاً في هذا المجال، سواء في شكل ثنائي أو من خلال المنظمات الدولية. وتجدر الإشارة بادئ ذي بدء إلى تفاعل تركمانستان الوثيق مع الأمم المتحدة.

27- واتخذت الحكومة تدابير للتخفيف من تأثير الجائحة العالمية على القطاعات التصنيعية في الاقتصاد، وللحفاظ على الوظائف وحماية صحة المواطنين. وطُرأت زيادة كبيرة في الإنفاق على الرعاية الصحية المرتبطة بتنفيذ الحجر الصحي والتدابير الطبية الهادفة إلى مكافحة الجائحة.

28- وفي تموز/يوليه 2020، ووفق على ميزانية الدولة ونفقاتها المنقحة لعام 2020، مع مراعاة تدابير مكافحة الوباء. وتعمل حكومة تركمانستان على تقليل الإنفاق غير المتصف بالأولوية بهدف الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي على المستوى المخطط له. وبالتوازي مع التدابير المالية والنقدية الحالية الموجهة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، يتم استكشاف فرص إضافية لتحفيز ريادة الأعمال، لا سيما في القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة العالمية، مثل النقل والسياحة والتجارة وغيرها.

29- ومراعاة للأوضاع العالمية في تموز/يوليه 2020، اعتمد البرنامج الوطني للحد من تأثير ظروف الاقتصاد العالمي الصعبة على اقتصاد الدولة وعلى التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني للفترة 2020-2021.

30- واعتمدت خطوات مهمة نحو حماية صحة المواطنين ودعم قطاعات معينة من الاقتصاد في مواجهة جائحة فيروس كورونا على مستوى الدولة من خلال خطة التأهب للتصدي والاستجابة لمرضٍ حاد في تركمانستان، وخطة التدابير الاجتماعية والاقتصادية التشغيلية لمواجهة الجائحة في تركمانستان.

31- وتولي تركمانستان اهتماماً كبيراً لقضايا الشراكة العالمية والتعاون الدولي. وتعمل الدولة على تطوير العلاقات الثنائية وفي إطار المنظمات الدولية من قبيل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها.

32- وتقيم تركمانستان علاقات دبلوماسية مع 149 دولة في العالم، وهي عضو في حوالي 50 منظمة دولية وطرف في 161 من الاتفاقيات الدولية والصكوك الأخرى متعددة الأطراف، كما أنها عضو في 11 مجلساً ولجنة وهيئة تابعة للأمم المتحدة.

33- وفي بداية عام 2020، انتُخبت تركمانستان عضواً في كيانين آخرين تابعين للأمم المتحدة في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهما لجنة التنمية الاجتماعية للفترة 2021-2025 واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية للفترة 2021-2024.

34- كما تشارك تركمانستان بنشاط في الأنشطة التي يضطلع بها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لآسيا الوسطى. ويقع المقر الرئيسي لهذا المركز في عشق أباد.

35- وفي تموز/يوليه 2020، انضمت تركمانستان إلى منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب.

## باء - الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني لتركمانستان

36- في 25 أيلول/سبتمبر 2019، اعتمد القانون الدستوري بشأن التعديلات والإضافات على دستور تركمانستان. وتركمانستان دولة ديمقراطية وقانونية وعلمانية تجري فيها إدارة الدولة باعتبارها جمهورية

- رئاسية. وتتمتع تركمانستان بوضع الحياد الدائم المعترف به من قبل المجتمع الدولي والمنصوص عليه قانوناً. ويُعتبر حياد لتركمانستان الدائم أساساً سياستها الداخلية والخارجية.
- 37- وتنقسم سلطة الدولة في تركمانستان إلى سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية، ويعمل كل منها بشكل مستقل وبالتوازن فيما بينها. وسيادة القانون مترسخة في تركمانستان.
- 38- وتلتزم الدولة وجميع أجهزتها وجميع مسؤوليها بالقانون والنظام الدستوري.
- 39- والملكية مصونة. وتعترف تركمانستان بالحق في الملكية الخاصة للأرض ووسائل الإنتاج وغير ذلك من القيم المادية والفكرية. ويمكن أن تعود الملكية أيضاً إلى جمعيات المواطنين وإلى الدولة. ويحدد القانون الأشياء التي تعتبر ملكاً حصرياً للدولة.
- 40- وتضمن الدولة المساواة في الحماية لجميع أشكال الملكية وتتهيئ ظروفاً لتمتيتها على أساس المساواة.
- 41- وتنقسم أراضي تركمانستان إلى ولايات وأقاليم ومدن ووحدات إدارية إقليمية أخرى. ويحدد القانون إجراءات تشكيل الوحدات الإدارية الإقليمية وتغييرها.
- 42- ويمارس أعلى سلطة للدولة في تركمانستان رئيس تركمانستان، والبرلمان الوطني (Milli Gengeshe)، ومجلس الوزراء، والمحكمة العليا لتركمانستان.
- 43- ورئيس الجمهورية في تركمانستان هو رئيس الدولة والسلطة التنفيذية، وهو أعلى مسؤول في تركمانستان، والضامن لاستقلال البلاد ووضعها المحايد وسلامة أراضيها، واحترام الدستور وحقوق الإنسان والمواطن وحرياته، وللوفاء بالالتزامات الدولية.
- 44- ووفقاً للتقيد الجديد لدستور تركمانستان، فإن البرلمان الوطني في تركمانستان هو هيئة نيابية تمارس السلطة التشريعية، وهو يتألف من مجلسين - مجلس النواب (Maslikhat Khalk) والمجلس (Mejlis).
- 45- ويكرس القانون الأساسي إجراءات انتخاب البرلمان وتشكيله، والهيكل العام وشروط العضوية في مجلس النواب والمجلس، فضلاً عن مدة ولايتهم. ويحق للمواطن أن يُنتخب نائباً في المجلس إذا بلغ الخامسة والعشرين من العمر وعضواً في مجلس النواب إذا بلغ الثلاثين.
- 46- ويوافق مجلس النواب على الدستور والقوانين الدستورية والقوانين الأخرى التي يعتمدها المجلس، وله أن يرفضها؛ وهو ينظر في قوانين الدولة التي يعتمدها المجلس فيما يتعلق بشؤون الموازنة العامة للدولة؛ ويقرر إجراء الاستفتاءات الوطنية؛ ويحدد انتخابات أعضاء مجلس النواب؛ وينظر، بناءً على اقتراح رئيس تركمانستان، في المسائل المتعلقة بتعيين وإقالة رئيس المحكمة العليا، والمدعي العام، ووزير الداخلية، ووزير العدل؛ ويمنح رئيس تركمانستان أوسمة الدولة، كما يمنحه الرتب العسكرية والمناصب الحكومية الأخرى؛ ويبت في مسألة تغيير حدود الدولة؛ وينظر في قضايا السلام والأمن؛ ويبت في القضايا الأخرى التي يضعها الدستور والقوانين ضمن اختصاص مجلس النواب.
- 47- أما المجلس فهو يدرس ويعتمد مشروع الدستور والقوانين الدستورية وغيرها من القوانين المقدمة إلى البرلمان، ويراقب تنفيذ القوانين المعتمدة وتسييرها؛ وينظر في مسألة الموافقة على برنامج أنشطة مجلس الوزراء؛ وينظر في المسائل المتعلقة بالموافقة على الموازنة العامة للدولة في تركمانستان والتقارير المتعلقة بتنفيذها؛ وينظر في الاتجاهات الرئيسية للسياسة الداخلية والخارجية للدولة وبرامج التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد؛ ويحدد انتخابات رئيس تركمانستان ونواب المجلس وأعضاء مجالس الولايات والأقاليم ومجالس المدن؛ وبناءً على اقتراح من رئيس تركمانستان، ينتخب مفوض حقوق الإنسان في تركمانستان؛ وينشئ جوائز الدولة؛ ويصادق على المعاهدات الدولية ويوقف العمل بها؛ ويبت في مسألة تغيير التقسيم الإداري الإقليمي لتركمانستان؛ ويحدد مدى امتثال الإجراءات

القانونية الناظمة لسلطات الدولة للدستور؛ وبيت في القضايا الأخرى التي يضعها الدستور والقوانين ضمن اختصاص المجلس. ويعود حق اقتراح التشريعات إلى رئيس تركمانستان وأعضاء مجلس النواب وأعضاء المجلس ومجلس الوزراء والمحكمة العليا.

48- ومجلس الوزراء (الحكومة) هو هيئة تنفيذية وإدارية. ويعتبر رئيس تركمانستان رئيساً لمجلس الوزراء.

49- مجلس الوزراء: ينظم تنفيذ قوانين تركمانستان، ومراسيم رئيس تركمانستان ومجلسي البرلمان؛ ويتخذ التدابير لضمان وحماية حقوق وحرية المواطنين، وحماية الممتلكات والنظام العام والأمن القومي؛ ويضع المقترحات ويقدمها إلى المجلس للنظر في التوجهات الرئيسية للسياسة الداخلية والخارجية للدولة، وبرامج التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد؛ ويتولى إدارة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ويضمن الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وحمايتها؛ ويتخذ التدابير لتعزيز النظام النقدي والائتماني؛ ويمارس النشاط الاقتصادي مع الدول الأجنبية، ويضمن تنمية العلاقات الثقافية وغيرها معها؛ ويوجه أنشطة الوكالات الحكومية والشركات والمنظمات الحكومية؛ ويجوز له أن يلغي الإجراءات القانونية للوزارات والإدارات، وكذلك السلطات التنفيذية المحلية؛ ويعالج المسائل الأخرى.

50- والسلطة القضائية في تركمانستان هي من اختصاص المحاكم وحدها. ويهدف القضاء إلى حماية حقوق وحرية المواطنين التي تحميها القوانين المعنية بمصالح الدولة والمصالح العامة. ويكفل دستور تركمانستان استقلال القضاة، فهم لا يخضعون إلا للدستور والقانون. ويعتبر التدخل في أنشطة القضاة من أي جانب أمراً غير مقبول تترتب عليه مسؤولية يحددها القانون.

51- ويكفل دستور تركمانستان استقلال القضاة. فهم مستقلون لا يخضعون إلا للدستور والقانون. ويعتبر التدخل في أنشطة القضاة من أي جانب أمراً غير مقبول تترتب عليه مسؤولية يحددها القانون (المادة 98 من الدستور).

52- ويتضمن القانون المتعلق بالمحاكم، والمستند إلى دستور تركمانستان، أحكاماً بشأن ضمانات استقلال القضاة. ويكفل استقلال القاضي من خلال ما يلي: الضمان المادي والاجتماعي المتوافق مع وضعه الرفيع؛ وإجراءات إقامة العدل المنصوص عليها في القانون؛ وحظر أي تدخل في إقامة العدل تحت التهديد بالمسؤولية الجنائية والإدارية؛ والإجراء الخاص بتعليق سلطات القضاء وإنهائها؛ وحرمة القضاء؛ وتوفير الدولة للقضاة الحماية الخاصة لأفراد أسرهم وممتلكاتهم (المادة 51 من القانون). ويخضع أي تدخل في نشاط القاضي في مجال إقامة العدل للملاحقة وفقاً لقوانين تركمانستان.

53- والقاضي غير ملزم بإعطاء أي تفسير بشأن الأسس الموضوعية للقضايا التي يُنظر فيها أو تخضع للإجراءات، كما أنه غير ملزم بعرضها على أي شخص آخر للاطلاع عليها بخلاف الحالات المنصوص عليها في القانون الإجرائي.

54- ولا يمكن رفع دعوى جنائية ضد قاضٍ، أو توقيفه، دون موافقة رئيس تركمانستان. وتشمل حرمة القاضي شخصه وممتلكاته ومسكنه الذي يعيش ويعمل فيه، وسيارته الرسمية والشخصية وغير ذلك من الممتلكات. كما تعطي كاتب المحكمة أثناء أدائه لواجباته ككاتب للمحكمة. ولا يجوز توقيف أو إحضار قاضٍ أو كاتب محكمة أثناء تأدية واجبه في المحكمة، أو تطبيق العقوبات الإدارية عليه.

55- وينص القانون المتعلق بالمحاكم على أن مدونة أخلاقيات القضاء هي وثيقة قانونية صادرة عن مؤتمر للقضاة وتقوم على أساس المبادئ والقواعد الأخلاقية للمجتمع والدولة المعترف بها. وتحدد المدونة لكل قاضٍ قواعد السلوك الإلزامية في تسيير الأنشطة المهنية في مجال إقامة العدل.

- 56- وفي المؤتمر الأول لقضاة تركمانستان (19 كانون الثاني/يناير 2019)، نوقشت مدونة أخلاقيات القضاء واعتمدت لأول مرة. وتقضي المحكمة الرفيعة للقاضي بأن يكون مدرباً مهنيًا، وذلك بغية تعزيز المعايير العالية للثقافة القانونية فيما يتعلق بالسلوك عملاً على تقوية ثقة الجمهور في النظام القضائي وجودة العدالة، التي تعتبر العامل الأساسي في الحفاظ على مستوى عالٍ من الكرامة والسلطة للقضاء العادل والمستقل والنزيه.
- 57- وعملاً على مواصلة تحسين أنشطة المحاكم في مجال إقامة العدل، وضمان استقلال القضاء، والوفاء بالالتزامات الدولية لتركمانستان، استُبعدت فترة ولاية القضاة من التنقيح الجديد لدستور تركمانستان، كما تم وضع واعتماد مفهوم الدولة لتحسين النظام القضائي للفترة 2017-2021.
- 58- ومع مراعاة توصيات هيئات معاهدات الأمم المتحدة، فضلاً عن قواعد القانون الدولي ذات الصلة، يُدرج مفهوم الدولة بشأن تحسين النظام القضائي للفترة 2017-2021 مقترحات بشأن فترات ولاية القضاة، وإجراءات تعيينهم في الوظائف القضائية، وحقوق القضاة والعاملين في مجال القضاء وواجباتهم.
- 59- ويتضمن الفصل 24 من قانون العقوبات أحكاماً بشأن الجرائم المرتكبة ضد العدالة، وهي تدابير ترمي إلى ضمان استقلال القضاء. وعلى وجه الخصوص، يجرم التشريع الجنائي أفعالاً مثل إعاقة إقامة العدل وإجراء التحقيق الأولي (المادة 189 من قانون العقوبات)، والتهديد بالعنف أو ارتكابه ضد شخص يقيم العدل أو يجري التحقيق الأولي (المادة 189 من قانون العقوبات)، وانتهاك حرمة المحكمة (المادة 189 من قانون العقوبات).
- 60- وتُصدر المحكمة العليا لتركمانستان شروحات على قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، فضلاً عن كراسات دليوية للنظر في القضايا المعقدة في المحاكم. وتجري في الدورات التدريبية التي تعقدتها المحكمة العليا مرتين في السنة، وكذلك في الحلقات الدراسية المنتظمة التي يعقدها قضاة ذوو خبرة بمشاركة خبراء في مواضيع مختلفة، مناقشة لفئات معينة من القضايا، وخصائص النظر فيها، والالتزام الصارم بالحقوق والمصالح المشروعة للمشاركين في الإجراءات القانونية.

## ثانياً - الإطار العام لحماية وتعزيز حقوق الإنسان

### ألف - اعتماد المعايير الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان

- 61- تركمانستان طرف في الاتفاقيات والبروتوكولات التالية في مجال حقوق الإنسان:
- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (23 أيلول/سبتمبر 1994)؛
  - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (23 أيلول/سبتمبر 1994)؛
  - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (20 كانون الأول/ديسمبر 1996)؛
  - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (20 كانون الأول/ديسمبر 1996)؛
  - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (20 كانون الأول/ديسمبر 1996).
  - البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (20 كانون الأول/ديسمبر 1996)؛
  - اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة (15 أيلول/سبتمبر 1999)؛

- البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام (28 كانون الأول/ديسمبر 1999)؛
  - البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة (28 آذار/مارس 2005)؛
  - البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية (28 آذار/مارس 2005)؛
  - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (15 تموز/يوليه 2008)؛
  - اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (30 نيسان/أبريل 1999)؛
  - البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (18 نيسان/أبريل 2009)؛
  - البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (25 أيلول/سبتمبر 2010).
- 62- وقد صدقت تركمانستان على الاتفاقيات والبروتوكولات التالية في مجال القانون الإنساني الدولي:
- اتفاقية جنيف (الأولى) لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، 1949 (10 نيسان/أبريل 1992)؛
  - اتفاقية جنيف (الثانية) لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار، 1949 (10 نيسان/أبريل 1992)؛
  - اتفاقية جنيف (الثالثة) المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، 1949 (10 نيسان/أبريل 1992)؛
  - اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، 1949 (10 نيسان/أبريل 1992)؛
  - البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول)، 1977 (10 نيسان/أبريل 1992)؛
  - البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني)، 1977 (10 نيسان/أبريل 1992).
- 63- وصدقت تركمانستان على الاتفاقيات التالية المعتمدة في إطار منظمة العمل الدولية:
- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، (20 كانون الأول/ديسمبر 1996)؛
  - اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل الجبري (20 كانون الأول/ديسمبر 1996)؛
  - اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي، (20 كانون الأول/ديسمبر 1996)؛

- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية، (20 كانون الأول/ديسمبر 1996)؛
  - اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية، (20 كانون الأول/ديسمبر 1996)؛
  - اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن إلغاء العمل الجبري، (20 كانون الأول/ديسمبر 1996)؛
  - اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة، (20 كانون الأول/ديسمبر 1996)؛
  - اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، (25 أيلول/سبتمبر 2010).
- 64- وصدقت تركمانستان على عدد من اتفاقيات ووثائق الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان:
- اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين (10 تموز/يوليه 1997)؛
  - بروتوكول اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين (10 تموز/يوليه 1997).
  - اتفاقية لاهاي المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال (25 تشرين الثاني/نوفمبر 1997)؛
  - الاتفاقية الخاصة بإتاحة الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في صنع القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (30 نيسان/أبريل 1999)؛
  - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (28 آذار/مارس 2005).
  - بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (28 آذار/مارس 2005)؛
  - بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (28 آذار/مارس 2005)؛
  - بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (28 آذار/مارس 2005)؛
  - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (28 آذار/مارس 2005)؛
  - الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة (25 أيلول/سبتمبر 2010)؛
  - اتفاقية الأمم المتحدة بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية (4 آب/أغسطس 2011)؛
  - اتفاقية الأمم المتحدة بشأن خفض حالات انعدام الجنسية (4 آب/أغسطس 2012)؛
  - اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (26 آذار/مارس 2011)؛
  - اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لصون التراث الثقافي غير المادي (14 أيلول/سبتمبر 2011)؛

- اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، فضلاً عن بروتوكولين ملحقين بها (1954، 1999) (تشرين الثاني/نوفمبر 2017)؛
- معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، 2013 (22 آب/أغسطس 2020).

65- والعمل جار بشأن المسائل المتعلقة بانضمام تركمانستان إلى اتفاقيات اليونسكو لمكافحة التمييز في التعليم، وحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، والاعتراف بالمؤهلات المتعلقة بالتعليم العالي.

## باء - الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

66- أحدث تنقيح دستور تركمانستان المؤرخ 14 أيلول/سبتمبر 2016 توسعاً كبيراً في نطاق حقوق الإنسان وحرياته. ووفقاً للدستور، يُعترف بحقوق الإنسان والمواطن وحرياته في تركمانستان وفقاً لقواعد القانون الدولي المعترف بها عموماً، وهي مكفولة بموجب الدستور والقانون. وتُعترف تركمانستان بأولوية قواعد القانون الدولي المعترف بها عموماً.

67- وفي تركمانستان، يعتبر الإنسان هو الأعلى قيمة في المجتمع والدولة. وتشكل حماية ودعم الإنسان وخدمته المهام الرئيسية للسلطات العامة.

68- والدولة مسؤولة أمام كل مواطن، وهي تكفل تهيئة الظروف للتطور الحر للفرد، وتحمي الحياة والشرف والكرامة والحرية والسلامة الشخصية وحقوق المواطن الطبيعية غير القابلة للتصرف. وتركمانستان دولة تتكفل بالضمان الاجتماعي لكل شخص.

69- ولدى تركمانستان الجنسية الخاصة بها. ويتم اكتساب الجنسية والاحتفاظ بها وإنهاؤها وفقاً للقانون. ولا يُعترف لمواطن تركمانستان أن يحمل جنسية دولة أخرى. ولا يجوز حرمان أي شخص من الجنسية أو من حقه في تغييرها. ولا يجوز تسليم مواطن من تركمانستان إلى دولة أخرى أو طرده من تركمانستان أو تقييد حقه في العودة إلى وطنه. وتكفل الدولة لمواطني تركمانستان الحماية والرعاية على أراضيها وخارجها. ويتمتع المواطنون الأجانب والأشخاص عديمو الجنسية بالحقوق والحريات، ويؤدون واجباتهم على غرار مواطني تركمانستان، وفقاً لقوانين البلد وللمعاهدات الدولية. وتمنح تركمانستان، وفقاً لقواعد القانون الدولي المعترف بها عموماً، وبالطريقة المنصوص عليها في القانون، اللجوء للمواطنين الأجانب وللأشخاص عديمي الجنسية.

70- وتُعترف تركمانستان بالتنوع السياسي ويتعدد الأحزاب.

71- وتتعهد الدولة الظروف اللازمة لتنمية المجتمع المدني. وتتمتع منظمات المجتمع المدني بالمساواة أمام القانون.

72- وتكفل الدولة حرية الدين والمعتقد ومعاملتها على قدم المساواة أمام القانون. وتُرفق بهذا التقرير معلومات عن المنظمات الدينية في تركمانستان (المرفق 3).

73- والمنظمات الدينية منفصلة عن الدولة ولا يسمح لها بالتدخل في شؤون الدولة وفي أداء وظائفها. كما أن نظام التعليم الحكومي منفصل عن المنظمات الدينية وهو ذو طبيعة علمانية.

74- ولا يجوز أن تكون إيديولوجية الأحزاب السياسية والمنظمات الدينية وجمعيات المجتمع المدني وغيرها من الهياكل ملزمة للمواطنين.

- 75- وتُعتبر حقوق الإنسان وحرياته في تركمانستان مصونة وغير قابلة للتصرف. ولا يحق لأي شخص تقييد إلا بما يتوافق مع الدستور والقوانين. ولا يمكن استخدام كون بعض حقوق الإنسان والمواطن وحرياته مدرجة في الدستور والقوانين لإنكار حقوقه وحرياته الأخرى أو الانتقاص منها.
- 76- وتطبق حقوق الإنسان والمواطن وحرياته بشكل مباشر. فهي تحدد معنى ومحتوى وتطبيق القوانين وأنشطة السلطين التشريعية والتنفيذية والحكم الذاتي المحلي، ويكفلها نظام العدالة.
- 77- وتضمن تركمانستان المساواة في حقوق الإنسان والمواطن وحرياته، فضلاً عن مساواة الفرد والمواطن أمام القانون والمحاكم، بغض النظر عن الانتماء القومي أو لون البشرة أو الجنس أو الأصل أو الملكية أو المنصب أو مكان الإقامة أو اللغة أو الموقف من الدين أو المعتقدات السياسية أو غيرها من الظروف.
- 78- ويتمتع الرجال والنساء في تركمانستان بالمساواة في الحقوق والحرريات، فضلاً عن تكافؤ الفرص في تفعيلها. وينطوي انتهاك المساواة على أساس الجنس على مسؤولية ينص عليها القانون.
- 79- ولكل فرد الحق في حماية الشرف والكرامة. ولا يمكن لأي شيء أن يكون أساساً لإذلال كرامة الفرد.
- 80- ولكل فرد الحق في الحياة ويتمتع بحرية ممارستها. ولا يجوز حرمان أي شخص من حقه في الحياة. وتحمي الدولة حق كل شخص في حياة حرة على أساس القانون. وقد ألغيت عقوبة الإعدام في تركمانستان.
- 81- ولا يجوز أن يدان أي شخص أو أن يعاقب إلا بما يتفق بصراحة مع القانون. ولا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو استخدام العنف أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، كما لا يجوز إخضاع أي شخص دون موافقته لتجارب طبية أو علمية أو غير ذلك من التجارب.
- 82- ولا يمكن توقيف أي شخص في تركمانستان إلا بموجب أسباب محددة بصراحة في القانون وبأمر من محكمة أو بإذن من المدعي العام. وفي الحالات التي لا يمكن معها التأخير والمحددة بدقة في القانون، يحق للهيئات الحكومية المخولة احتجاز شخص ما مؤقتاً. ويعتبر كل إنسان بريئاً حتى تثبت إدانته بارتكاب جريمة بحكم القانون وبثبوت ذلك بحكم قضائي يدخل حيز التنفيذ. والفرد غير ملزم بإثبات براءته. وتجري لصالح المتهم تسوية أية شكوك حول الذنب لا يمكن إزالتها.
- 83- ووفقاً لدستور تركمانستان بصيغته المنقحة الجديدة، يتمتع كل فرد بالحق في الحرية والأمان على شخصه. ولا يمكن أن يتعرض أي شخص لعقوبة جنائية إلا إذا ثبتت جرمته وأدانته محكمة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في القانون. ولا يجوز أن يتعرض أي شخص للملاحقة الجنائية المتكررة وللإدانة بنفس الجريمة.
- 84- ويتمتع كل فرد بالحق في حرمة حياته الخاصة وأسراره الشخصية والعائلية وفي حمايتها من التدخل التعسفي ومن انتهاكات قواعد الحفاظ على سرية المراسلات والمحادثات الهاتفية وغيرها من الاتصالات. ولا يُسمح بجمع وتخزين واستخدام ونشر معلومات عن الحياة الشخصية لأي شخص دون موافقته. ويلتزم المسؤولون في سلطات الدولة وهيئات الحكم الذاتي المحلية بتزويد كل شخص بفرصة الاطلاع على الوثائق والمواد التي تمس حقوقه وحرياته بشكل مباشر، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.
- 85- ويتمتع كل مواطن بالحق في التنقل بحرية واختيار مكان إقامته داخل تركمانستان. ولا يمكن إلا على أساس القانون فرض قيود على دخول مناطق معينة وتحديد التنقل فيها.

86- وتحمي الدولة الأسرة والأمومة والأبوة والطفولة. ويتمتع الرجل والمرأة، عند بلوغ سن الزواج، بالحق في الزواج وتكوين أسرة بالاتفاق المتبادل. والزوجان متساويان في العلاقات الأسرية. ويتمتع الوالدان أو من ينوب عنهما بالحق في تربية الأطفال والعناية بصحتهم ونموهم وتعليمهم وإعدادهم للعمل وغرس ثقافة احترام القوانين والتقاليد التاريخية والوطنية في نفوسهم، ويقع عليهما واجب القيام بذلك. ويلزم الأولاد البالغون برعاية والديهم وتقديم المساعدة لهم. وتهيئ الدولة الظروف لإعمال حقوق الشباب وحياتهم وهي تعزز تهميتهم الشاملة.

87- ويحدد كل شخص بشكل مستقل موقفه من الدين، وله الحق، بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين، في اعتناق أي دين أو الامتناع عن اعتناق أي دين، وفي التعبير عن المعتقدات المتعلقة بالموقف إزاء الدين ونشرها، وفي المشاركة في الطقوس الدينية.

88- وحرية الفكر والتعبير مكفولة لكل شخص. ولا يحق لأحد أن يمنع أي شخص من التعبير عن رأيه بحرية، أو أن يمنع نشر رأيه وفقاً للقانون. ولا يجوز إجبار أحد على التعبير عن آرائه ومعتقداته أو على التخلي عنها. ويتمتع كل شخص بالحق في التماس المعلومات وتلقيها ونشرها بحرية بطريقة لا يحظرها القانون، باستثناء المعلومات التي تحتوي على أسرار الدولة أو غيرها من الأسرار المحمية بموجب القانون.

89- وتكفل للمواطنين حرية التجمع والمشاركة في تجمعات عامة ومظاهرات وغير ذلك من التظاهرات الجماهيرية على الوجه المبين في القانون. ويتمتع المواطنون بالحق في إنشاء الأحزاب السياسية والجمعيات العامة الأخرى العاملة في إطار الدستور والقوانين. وترفق بهذا التقرير معلومات عن الأحزاب السياسية والجمعيات العامة في تركمانستان (المرفقان 4 و5). ويحظر إنشاء وتشغيل الأحزاب السياسية والجمعيات العامة الأخرى بهدف تغيير النظام الدستوري بالقوة، والسماح بالعنف في أنشطتها، ومناهضة حقوق المواطنين وحياتهم الدستورية، والدعوة للحرب، والعداوة على أساس لون البشرة، والعداء القومي والديني، والمساس بالصحة والأخلاق العامة، وكذلك إنشاء وتشغيل الأحزاب على أسس قومية أو دينية.

90- ويتمتع مواطنو تركمانستان بحق المشاركة في إدارة شؤون المجتمع والدولة، سواء بشكل مباشر أو من خلال ممثلهم المنتخبين بحرية. ويحق لمواطني تركمانستان أن ينتخبوا وأن يُنتخبوا في الهيئات الحكومية وهيئات الحكم المحلي. ويتمتع مواطنو تركمانستان، وفقاً لقدراتهم وتدريبهم المهني، بحق متساوٍ في دخول الخدمة العامة. كما يحق لمواطني تركمانستان المشاركة في إقامة العدل.

91- ويتمتع كل فرد بالحق في استخدام قدراته وممتلكاته بحرية من أجل تنظيم المشاريع والأنشطة الاقتصادية الأخرى التي لا يحظرها القانون. ويحمي القانون الحق في الملكية الخاصة. ولكل شخص الحق في التملك وفي التحكم بممتلكاته واستخدامها والتصرف فيها بشكل فردي أو بالاشتراك مع أشخاص آخرين. كما أن الحق في الميراث مكفول.

92- ولكل شخص الحق في العمل، واختيار المهنة، ونوع المهنة، ومكان العمل حسب تقديره، وفي ظروف عمل صحية وآمنة.

93- وعملاً على خلق فرص وشروط واسعة لتفعيل الحقوق الدستورية للمواطنين في العمل، ورفع مستوى توفير العمل اللائق للسكان وتنمية القوى المنتجة في البلد، تمت الموافقة بموجب مرسوم صادر عن رئيس تركمانستان في أيار/مايو 2015، على برنامج لتحسين العمالة وخلق وظائف جديدة في تركمانستان للفترة 2015-2020، وكذلك على خطة عمل لتنفيذ ذلك البرنامج (المرفق 6).

- 94- وفي عام 2019، كان هناك 74,9 ألف شخص مسجل لدى وكالات التوظيف، وكان الرقم المقابل في عام 2015 قد بلغ 80,3 ألف شخص. وبلغت نسبة المواطنين الذين تم تشغيلهم من مجموع عدد المسجلين في وكالات التوظيف في عامي 2015 و2019 92,1 في المائة. وفي عام 2019، مثلت النساء 30,7 في المائة من المسجلين لدى تلك الوكالات، بينما كانت هذه النسبة 29 في المائة في عام 2015. وفي عام 2019، بلغت نسبة النساء العاملات من إجمالي عدد العاملين 29,6 في المائة، في مقابل 28,1 في المائة في عام 2015.
- 95- ووفقاً للتقريح الجديد لدستور تركمانستان، يحظر العمل القسري وأسوأ أشكال عمل الأطفال. ويتمتع العاملون بأجر بالحق في الحصول على أجر يتناسب مع حجم العمل ونوعيته. ولا يمكن أن يقل هذا الأجر عن الحد الأدنى للأجور الذي تحدده الدولة.
- 96- ويتمتع كل فرد بالحق في الراحة، ويتجلى ذلك في تحديد مدة العمل الأسبوعي، وتوفير إجازة سنوية مدفوعة الأجر وأيام راحة أسبوعية. وتتشى الدولة الظروف المواتية للناس للراحة ولاستغلال أوقات فراغهم.
- 97- ويتمتع كل مواطن بالحق في السكن وفي دعم تقدمه الدولة للحصول على مسكن مريح أو لشراؤه، وفي بناء مسكن فردي. وللسكن حرمة مصونة. ولا يحق لأي شخص دخول مسكن أو انتهاك حرمة خلاف لإرادة ساكنيه أو بدون أساس قانوني. ومن حق الفرد حماية منزله من التعدي عليه. ولا يجوز حرمان أي شخص من منزله إلا لأسباب ينص عليها القانون.
- 98- ويتمتع كل فرد بالحق في الرعاية الصحية، بما في ذلك الاستخدام المجاني لخدمات مؤسسات الصحة العامة (المرفق 7). ويُسمح بالخدمات الطبية مدفوعة الأجر وغير التقليدية للأسباب وبالطريقة التي ينص عليها القانون.
- 99- ويتمتع كل فرد بالحق في بيئة مواتية للحياة والصحة، وفي الحصول على معلومات موثوقة عن حالة تلك البيئة، والتعويض عما يلحق بالصحة والممتلكات من ضرر نتيجة لانتهاكات التشريعات البيئية أو للكوارث الطبيعية.
- 100- وقد نُقحت في عام 2012 الوثائق المعيارية الناظمة لتشكيل هيئات الخبراء الطبيين والاجتماعيين ولوضع إجراءات الفحص التي تيسر فحص الأشخاص ذوي الإعاقة. والعمل جار على وضع لائحة جديدة بشأن هيئة الخبراء الطبيين والاجتماعيين.
- 101- ووسعت قائمة استحقاقات الأشخاص ذوي الإعاقة لتشمل تقويم المفاصل. ويجري العمل مع وزارات العمل والحماية الاجتماعية للسكان والمالية والاقتصاد، على وضع إجراء لتوفير جراحة قلبية مجانية للأطفال المعوقين الذين يعانون من عيوب قلبية. ووفقاً لقانون التعديلات والإضافات على قانون تركمانستان للحماية الاجتماعية (18 حزيران/يونيه 2016)، رُفع سن الأطفال المعوقين إلى 18 عاماً.
- 102- ويستمر العمل على وضع مشروع نموذج بيولوجي اجتماعي، وذلك بمشاركة ممثلين عن وزارة العمل والحماية الاجتماعية والنقابات ووزارة العدل، وبمساعدة خبراء منظمة الصحة العالمية.
- 103- وقد وُضع إجراء لتحديد مبلغ تعويض الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تعرضوا للإصابة في سياق العمل أو لأمراض مهنية.
- 104- ويجري العمل على إنشاء سجل للأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع اللجنة الحكومية لإحصاءات تركمانستان ووزارة العمل والحماية الاجتماعية.

- 105- ويقوم مركز الإعلام التابع لوزارة الصحة والصناعة الطبية في تركمانستان بأنشطة لتعزيز أنماط الحياة الصحية وتوعية الجمهور في هذا المجال. ويعمل المركز على تنسيق العمل متعدد التخصصات بين الإدارات فيما يتعلق بالتنقيف الصحي الذي يُضطلع به في البلد، وفقاً للخطة المعتمدة. ويجري إبلاغ السكان بانتظام من خلال وسائل الإعلام. وتوجد في الصحف والمجلات والبرامج التلفزيونية والإذاعية أقسام مخصصة لأنماط الحياة الصحية والطعام الصحي والنظافة الصحية والتربية البدنية والرياضة.
- 106- وتنفذ جمعية الهلال الأحمر الوطنية في تركمانستان أنشطتها النظامية في مجال حماية الصحة، كما تقوم بحملات إعلامية بين السكان بشأن الوقاية من الأمراض، بما في ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وخلال الفترة 2016-2020، تم تعريف 273 824 شخصاً بموضوعات طرق انتقال فيروس نقص المناعة البشرية والوقاية منه وتشخيصه. كما جرى عن طريق الحملات الإعلامية إبلاغ المستمعين عما يوجد من مراكز بعيدة عن الأضواء لتشخيص الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.
- 107- وتضطلع جمعية الهلال الأحمر الوطنية في تركمانستان بأنشطة لتوعية السكان بقواعد السلوك في حالات الطوارئ، وهي أنشطة موجهة أيضاً للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. وخلال الفترة 2016-2020، حصل على التدريب 86 537 شخصاً من الجمهور العام. كما تقوم الجمعية بأنشطة لتدريب السكان على الإسعافات الأولية، تشمل فيما تشمله موظفي إدارة شرطة المرور التابعة لوزارة الداخلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تدريب ما مجموعه 9 133 شخصاً.
- 108- ويتمتع المواطنون بالحق في الضمان الاجتماعي عند الشيخوخة وفي حال المرض والعجز وفقدان القدرة على العمل وفقدان العائل والبطالة وغير ذلك من الأسباب القانونية. وتزوّد الأسر الشابة والأسر الكبيرة والأطفال اليتامى والمحاربون القدماء والأشخاص الذين خسروا صحتهم في سياق حماية المصالح الحكومية أو العامة، بدعم إضافي واستحقاقات من الأموال الحكومية والعامة. وتنفذ في تركمانستان أحكام قانون الحماية الاجتماعية للسكان وقانون التأمين الحكومي الخاص بالمعاشات التقاعدية.
- 109- وحتى 1 كانون الثاني/يناير 2020، غطى التأمين الإلزامي للمعاشات التقاعدية 1 769,3 ألف شخص، كما غطى التأمين الطوعي للمعاشات التقاعدية 1 315,3 ألف شخص من السكان النشطين اقتصادياً.
- 110- وفي 1 كانون الثاني/يناير 2016، كانت الأرقام المقابلة 1 505,4 ألف شخص و1 212,3 ألف شخص على التوالي.
- 111- وبموجب مراسيم أصدرها رئيس تركمانستان، ارتفع سنوياً حجم المعاشات التقاعدية والاستحقاقات الحكومية، وخلال الفترة 2015-2019 بلغ معدل هذا الارتفاع 10 في المائة سنوياً. وتُرفق بهذا التقرير معلومات عن متلقي المعاشات والاستحقاقات الحكومية (المرفق 8).
- 112- ويتمتع كل فرد بالحق في التعليم. والتعليم الثانوي العام إلزامي، ولكل فرد الحق في تلقيه مجاناً في المؤسسات التعليمية الحكومية. وتسهر الدولة على توفير التعليم المهني لكل شخص بما يتناسب مع قدراته.
- 113- ويكفل قانون التعليم (4 أيار/مايو 2013، مع تعديلات وإضافات بتاريخ 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 و20 آذار/مارس 2017 و22 آب/أغسطس 2020) للمواطنين تلقي التعليم بغض النظر عن الانتماء القومي أو لون البشرة أو الجنس أو الأصل أو الملكية أو المنصب أو مكان الإقامة أو اللغة أو الموقف من الدين أو المعتقدات السياسية أو غيرها من الظروف، وكذلك العمر والحالة الصحية.

- 114- وتضمن الدولة حق التعليم للمواطنين من خلال إنشاء نظام تعليمي وظروف اجتماعية واقتصادية مواتية للتعليم. والتعليم الثانوي العام إلزامي بالنسبة لمواطني تركمانستان، ولهم الحق في تلقيه في المؤسسات التعليمية الحكومية مجاناً (المرفق 9).
- 115- وتضمن الدولة حصول مواطني تركمانستان على التعليم المهني وفقاً لقدراتهم.
- 116- ولإعمال الحق في التعليم للمواطنين المحتاجين إلى دعم اجتماعي، تتحمل الدولة تكاليف إعالتهم خلال فترة تعليمهم. وتحدد تشريعات تركمانستان فئات المواطنين الذين يتلقون هذا الدعم وإجراءاته ومقداره.
- 117- وتهيئ الدولة الظروف الملائمة لتلقي المواطنين ذوي الإعاقة التعليم في مؤسسات التعليم العام (التعليم الشامل). وبالنسبة للأطفال الذين لا يمكنهم، لأسباب صحية، الالتحاق بمؤسسات التعليم العام، يتم إنشاء مؤسسات تعليمية متخصصة لتلقي التعليم على أساس مناهج تربوية خاصة، ولتصحيح اضطرابات النمو والتكيف الاجتماعي.
- 118- وتقدم الدولة المساعدة في الحصول على التعليم للمواطنين ذوي القدرات المتميزة، بما في ذلك من خلال تقديم منح حكومية خاصة، ومنها منح الدراسة في الخارج.
- 119- وضماناً لإعمال حقوق المواطنين في التعليم، ينص القانون على أن يكفل مؤسسو المؤسسات التعليمية، وفقاً لسلطاتهم، تجديد وتطوير القاعدة المادية لهذه المؤسسات، والظروف الاجتماعية للتعليم والتربية، مع مراعاة المتطلبات المتزايدة لمستوى التعليم وجودته. ولهذا الغرض، يخصص ما يلزم للمؤسسات التعليمية من موارد مادية ومن استثمارات رأسمالية.
- 120- واستناداً إلى هذا المعيار القانوني، يجري سنوياً تعزيز القاعدة المادية والتقنية للمؤسسات التعليمية القائمة. فهي مجهزة بوسائط متعددة حديثة وبمعدات الحاسوب والأجهزة الصوتية اللغوية ومعدات المختبرات، وغير ذلك، فضلاً عن الأثاث الحديث. بالإضافة إلى ذلك، وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، تم تزويد المؤسسات التعليمية في البلاد بـ 50 حافلة و 80 شاحنة مبردة.
- 121- ومنذ عام 2011، في 1 أيلول/سبتمبر من كل عام، توزع الحواسيب الشخصية على جميع طلاب الصف الأول في البلد. ويتزايد عدد أجهزة الحاسوب التي يتم شراؤها لهذا الغرض على حساب ميزانية الدولة كل عام، وعلى هذا فقد تم شراء أجهزة الحاسوب الشخصية خلال السنوات الخمس الماضية على النحو التالي: في عام 2015 - 123 061 جهازاً، وفي عام 2016 - 140 016 جهازاً، وفي عام 2017 - 142 819 جهازاً، وفي عام 2018 - 146 873 جهازاً، وفي عام 2019 - 153 885 جهازاً.
- 122- وضماناً لحقوق المواطنين في التعليم، تُبنى في البلد مؤسسات حديثة لمرحلة ما قبل المدرسة، ومدارس ثانوية، ومؤسسات للتعليم المهني الثانوي والعالي، ومراكز صحية للأطفال، ومدارس رياضية، وملاعب، ومرافق ثقافية وترفيهية.
- 123- وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ازداد عدد المؤسسات التعليمية في البلد:

المؤسسات التعليمية	2015	2016	2017	2018	2019
مؤسسات ما قبل المدرسة	1 039	1 056	1 070	1 071	1 075
المدارس الثانوية والمدارس الداخلية	1 832	1 852	1 860	1 864	1 868
المدارس المهنية الابتدائية	62	60	60	60	60
المدارس المهنية الثانوية	42	42	42	42	42
مؤسسات التعليم العالي	24	24	25	25	25

- 124- وتوزع الكتب المدرسية والوسائل التعليمية مجاناً في المؤسسات التعليمية الحكومية في تركمانستان. أما في المؤسسات الحكومية للتعليم المهني الثانوي والعالى، فإن التدريب يجري على شكلين: على أساس مدفوع وعلى أساس مجاني من أموال الميزانية مع تقديم منح دراسية للطلاب.
- 125- ويجري قبول المواطنين في المؤسسات الحكومية للتعليم المهني على أساس تنافسي بناءً على طلبات يقدمها المواطنون. وتضمن الشروط التنافسية احترام ضمانات الدولة لحقوق المواطنين في التعليم وعلى أساس قبول المواطنين الأكثر قدرة واستعداداً لاستيعاب البرنامج التعليمي المهني ذي الصلة.
- 126- وتقدم أماكن لإقامة طلاب المؤسسات التعليمية الحكومية في بيوت الطلبة والمدارس الداخلية وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في تشريعات تركمانستان، كما يتوفر لهم الدعم الاجتماعي من خلال تدابير أخرى.
- 127- وتدعم الدولة القروض التعليمية للمواطنين المسجلين في برامج التعليم المهني، سواء في المؤسسات التعليمية المناسبة في تركمانستان أو في البلدان الأجنبية.
- 128- ويمكن استخدام هذه القروض التعليمية لدفع تكاليف الدراسة في مؤسسات التعليم المهني إما بأكملها أو جزء منها (قرض التعليم الأساسي) و/أو لدفع تكاليف الإقامة والوجبات وشراء المواد التعليمية والمؤلفات العلمية والاحتياجات المنزلية الأخرى خلال فترة الدراسة.
- 129- ويتمتع كل فرد بالحق في المشاركة في الحياة الثقافية، وحرية الإبداع الفني والعلمي والتقني. ويحمي القانون حق المؤلف ومصالح الفرد في الإبداع العلمي والتقني، وما يحمي الأنشطة الفنية والأدبية والثقافية.
- 130- وتنفذ السياسة الثقافية للدولة، أولاً وقبل كل شيء، من خلال توسيع نطاق الخدمات الثقافية وتحسين نوعيتها، وتجديد برامج الفرق الإبداعية، وموجودات المتاحف والمكتبات. ويوجد اليوم 10 مسارح حكومية، و36 متحفاً حكومياً، و230 مكتبة، و747 مؤسسة ثقافية صغيرة وكبيرة، و3 مؤسسات للتعليم العالى في البلاد، يتم فيها إدخال الأشكال والطرائق الجديدة.

## جيم- الآليات التي يتم من خلالها تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني

- 131- يتمثل أحد التعديلات الرئيسية التي أدخلها التقيح الجديد على دستور تركمانستان في الأخذ بقواعد محددة تنشئ منصب مفوض حقوق الإنسان وإجراءات انتخابه. ويقدم رئيس تركمانستان إلى مجلس تركمانستان اقتراحاً بشأن انتخاب المفوض. واعتمد قانون تركمانستان بشأن أمين المظالم في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2016. وجرى صياغة القانون وفقاً لمبادئ باريس وزود أمين المظالم بضمانات الاستقلال المؤسسي وبولاية واسعة النطاق.
- 132- ووفقاً للقانون، ينتخب برلمان تركمانستان أمين المظالم من بين ثلاثة مرشحين يقترحهم رئيس تركمانستان، وذلك بالاقتراع السري لمدة خمس سنوات. وفي 20 آذار/مارس 2017، جرى انتخاب أمين المظالم، وتم في 8 نيسان/أبريل من نفس العام، إنشاء مكتب أمين المظالم. وبغية تنظيم أنشطته، وبأمر من أمين المظالم مؤرخ 20 آذار/مارس 2017، تمت الموافقة على نظام مكتبه، كما تمت الموافقة بأمر صادر في 12 نيسان/أبريل 2017 على هيكل المكتب وعدد موظفيه. كما ينص القانون على إمكانية إنشاء مؤسسات لأمين المظالم على مستوى الأقاليم.
- 133- وقد أنشئ مكتب أمين المظالم وفقاً لدستور تركمانستان من أجل إنفاذ ضمانات حماية الدولة لحقوق الإنسان والمواطن وحياته، والالتزام بها واحترامها من قبل سلطات الدولة وهيئات الحكم الذاتي

المحلية وموظفيها. ويستترشد أمين المظالم في أنشطته بالدستور وبقانون أمين المظالم وتشريعات تركمانستان ومعاهداتها الدولية.

134- وينظم القانون مبادئ وضمانات أنشطة أمين المظالم وكذلك صلاحياته ووظائفه الرئيسية. والسمة المميزة لمؤسسة أمين المظالم هي استقلاليتها وعدم إخضاعه للمساءلة أمام أي هيئات حكومية أو مسؤولين حكوميين في ممارسة سلطاته، فالتدخل في أنشطته بقصد التأثير على قراره أو عمله، أو إعاقة نشاطه. يستتبع المسؤولية وفقاً لتشريعات تركمانستان.

135- وتمول أنشطة أمين المظالم ومكتبه من ميزانية الدولة. وهو يقوم بشكل مستقل بوضع تقديرات التكلفة وبتنفيذها. وإضافة لذلك، يمكن تمويل أنشطة أمين المظالم ومكتبه من الأموال المتلقاة من الدول الأجنبية والمنظمات الدولية بموجب معاهدات (اتفاقات) أبرمتها تركمانستان، وكذلك من مصادر أخرى لا تحظرها تشريعات الدولة.

136- وبموجب القانون، يتمتع أمين المظالم بسلطات واسعة للقيام بما يلي: أن يزور بحرية ودون إشعار مسبق السلطات الحكومية، وهيئات الحكم الذاتي المحلية، والشركات، والمؤسسات والمنظمات، بغض النظر عن أشكالها التنظيمية والقانونية وأشكال ملكيتها، والمؤسسات الإصلاحية وغيرها من المؤسسات المتخصصة، وأماكن الاحتجاز الأولي، وأماكن الاحتجاز، والقوات المسلحة لتركمانستان، وأن يتحقق من أنشطتها فيها؛ وأن يطلب ويستلم من مسؤولي الدولة، والحكومة الذاتية المحلية، والشركات، والمؤسسات، والمنظمات، بغض النظر عن أشكالها التنظيمية والقانونية وأشكال ملكيتها، الوثائق والمواد اللازمة وغيرها من المعلومات وتفسيراتها؛ وأن يوجه السلطات المختصة لإجراء دراسات متخصصة حول المسائل المطلوب توضيحها؛ وأن يتوجه إلى الهيئات الحكومية أو المسؤولين الحكوميين باقتراح ببدء إجراءات تأديبية أو إدارية أو دعوى جنائية ضد مسؤول انتهك حقوق الإنسان وحرياته؛ وأن يمارس أية صلاحيات أخرى ينص عليها القانون.

137- وتتمثل المهام الرئيسية لأمين المظالم في تعزيز احترام حقوق الإنسان والمواطن واستعادة الحقوق والحرية المنتهكة، والتصديق على المعاهدات الدولية في هذا المجال، وتحسين تشريعات تركمانستان، والتتقيف القانوني للمواطنين في مجال حماية حقوق الإنسان والمواطن وحرياته، وأشكال وأساليب حمايتها، وتفاعل أجهزة الدولة في تركمانستان في حماية حقوق الإنسان والمواطن وحرياته، وتطوير وتنسيق التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان والمواطن وحرياته.

138- ويرفع أمين المظالم إلى رئيس تركمانستان تقريراً سنوياً عن أنشطته وعن حالة حقوق الإنسان في البلد، ويقدم هذا التقرير إلى مجلس تركمانستان. وحتى الآن، تم إعداد 3 تقارير (2017، 2018، 2019)، وهي منشورة على المواقع الشبكية الإخبارية<sup>(1)</sup>.

139- وتتمثل إحدى الوظائف الرئيسية لأمين المظالم في تعزيز تنمية التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان والمواطن وحرياته. ويتعاون المكتب بنشاط، منذ إنشائه، مع المنظمات الدولية، بما في ذلك المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لآسيا الوسطى، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تركمانستان، ومكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في تركمانستان، ومركز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عشق أباد.

140- وقد بدأ مكتب أمين المظالم، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان، عملية لفحص طلبات الاعتماد لدى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

(1) <http://turkmenistan.gov.tm/?ombudsmen>، تقرير مفوض حقوق الإنسان في تركمانستان عن حصيلته عام 2019.

- 141- ووفقاً للمادة 21 من القانون، ينظر أمين المظالم في الشكاوى المقدمة ضد قرارات أو أفعال سلطات الدولة والسلطات المحلية وموظفيها (أو ضد التقاعس عن اتخاذ القرارات أو القيام بالأفعال)، مما ينتهك الحقوق والحريات والمصالح المشروعة لمواطني تركمانستان والمواطنين الأجانب والأشخاص عديمي الجنسية في أراضي تركمانستان، وله الحق في التحقق منها.
- 142- ويتمتع أمين المظالم بالحق في زيارة أماكن الاحتجاز الأولي، وأماكن احتجاز المحتجزين، والمؤسسات الإصلاحية وغيرها من المؤسسات المتخصصة دون عائق ودون إشعار مسبق، والقيام بالتفتيش على أنشطتها بشكل مستقل أو بالاشتراك مع الهيئات الحكومية المختصة والمسؤولين وموظفي الخدمة المدنية المعنيين.
- 143- ووفقاً لأحكام القانون، فإن شكاوى الأشخاص المحتجزين في مرافق الاحتجاز السابق للمحاكمة، ومرافق الاحتجاز، والمؤسسات الإصلاحية وغيرها من المؤسسات المتخصصة، تخضع للإحالة إلى أمين المظالم دون فحص مسبق في غضون 24 ساعة.
- 144- كما يقوم أمين المظالم بزيارات إلى دور الأيتام ودور الأطفال ودور المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف مناطق البلد.
- 145- ويعتبر العمل على حماية حقوق الإنسان من أي شكل من أشكال التمييز إحدى أولويات مكتب أمين المظالم. وينص القانون على أن تدار أعمال المكتب بلغة الدولة في تركمانستان. وفي الوقت نفسه، تنص المادة 23 من القانون على حق المتقدمين في استخدام لغتهم الأم أو لغة أخرى يتحدثونها في الطلبات المقدمة إلى أمين المظالم. وفي هذه الحالة، تقدم الإجابة على الطلب بلغة الدولة مع ترجمة إلى اللغة التي يتحدث بها مقدم الطلب. ويتيح هذا الحكم فرصاً كبيرة لمقدمي الشكاوى من جنسيات مختلفة.
- 146- ووفقاً لقانون الإجراءات الإدارية في تركمانستان (المادة 8)، يحق لكل شخص تقديم طعن أمام هيئة إدارية بشأن المسائل المتعلقة مباشرة بحقوقه ومصالحه المشروعة، أو تقديم التماسات أو تلقي معلومات من تلك الهيئة. وتعتبر الهيئة ملزمة باتخاذ القرارات المناسبة بشأن هذه الطلبات أو بتقديم المعلومات.

## دال - عملية إعداد التقارير على المستوى الوطني للهيئات الرقابية الدولية

- 147- تتكفل اللجنة المشتركة بين الإدارات والمعنية بضمان تنفيذ التزامات تركمانستان الدولية في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي (المشار إليها فيما يلي باسم اللجنة المشتركة بين الإدارات) بإعداد التقارير الوطنية بشأن تنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان لتقديمها إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة. وتعكس التقارير بالكامل التدابير العملية التي اتخذتها حكومة تركمانستان في مجال البعد الإنساني، وتطوير العمليات الديمقراطية، والإصلاح الديناميكي للنظام الاجتماعي - السياسي بأكمله.
- 148- ونتيجة لأنشطة اللجنة المشتركة بين الإدارات خلال الفترة الماضية، ووفقاً لجدول زمني، تُنفذ بصورة منهجية عملية إعداد وتقديم التقارير الوطنية إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان بشأن تنفيذ أحكام اتفاقيات حقوق الإنسان التي صدّقت عليها تركمانستان.
- 149- وخلال الفترة بين عامي 2015 و2020، تم إرسال ما يلي إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان:

'1' الوثيقة الأساسية الموحدة (2009، 2015، 2020)؛

'2' تقرير تركمانستان الوطني بشأن تنفيذ أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2016)؛

- '3' تقرير تركمانستان الوطني بشأن تنفيذ أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (2015، 2020)؛
- '4' تقرير تركمانستان الوطني بشأن تنفيذ أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (2015، 2020)؛
- '5' تقرير تركمانستان الوطني بشأن تنفيذ أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (2015، 2019)؛
- '6' تقرير تركمانستان الوطني بشأن تنفيذ أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (2016)؛
- '7' تقرير تركمانستان الوطني بشأن تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين: البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال وبيع الأطفال وإغواء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية والبروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاع المسلح (2020)؛
- '8' تقرير تركمانستان الأولي عن تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2011)؛
- '9' الاستعراض الدوري الشامل لحالة حقوق الإنسان في تركمانستان (2018).

150 - وخلال الفترة من 7 إلى 18 أيار/مايو 2018، في اجتماع الدورة الثلاثين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف (سويسرا)، جرى الحوار مع وفد تركمانستان في إطار تقريرها عن الاستعراض الدوري الشامل.

151 - وأجرى الوفد حواراً بناءً مع ممثلي الدول المشاركة. وخلال الاجتماع، قدم ممثلو تركمانستان معلومات مستفيضة عن تمسكها الثابت بالالتزامات الدولية التي تعهدت بها، بما في ذلك تنفيذ توصيات هيئات معاهدات الأمم المتحدة، على المستوى التشريعي والعملية.

## هاء - معلومات أخرى ذات صلة بحقوق الإنسان

152 - عملاً على مواصلة تحسين أنشطة الهيئات الحكومية والجمعيات المجتمعية في تركمانستان لضمان حقوق الإنسان وحرياته، ولتنفيذ القانون الإنساني الدولي في تشريعات تركمانستان وممارسات إنفاذ القانون لديها، تم بنجاح تنفيذ ما يلي: خطة العمل الوطنية لضمان المساواة بين الجنسين في تركمانستان للفترة 2015-2020؛ وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان 2016-2020؛ وخطة العمل الوطنية بشأن مكافحة الاتجار بالبشر في تركمانستان للفترة 2016-2018.

153 - ويجري حالياً تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في تركمانستان للفترة 2020-2022؛ وخطة العمل الوطنية لتفعيل حقوق الطفل في تركمانستان للفترة 2018-2022. وفي 4 كانون الأول/ديسمبر 2020، وبموجب مرسوم صادر عن رئيس تركمانستان، تمت الموافقة على خطة العمل الوطنية بشأن ضمان المساواة بين الجنسين في تركمانستان للفترة 2021-2022.

154 - وتحدد خطط العمل هذه غايات وأهدافاً محددة، فضلاً عن سبل تحقيقها ومؤشرات لتقييم نتائجها المتحققة. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن هذه الخطط تراعي في إعدادها توصيات لجان الأمم المتحدة ذات الصلة والتوصيات التي اعتمدها البلد في سياق الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، كما راعت أهداف التنمية المستدامة.

155 - وكجزء من خطة العمل الوطنية الأولى لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2016-2018، صدرت قوانين تركمانستان بشأن مكافحة الاتجار بالبشر (2016)، وبشأن عمالة السكان (2016)، والإضافات

والتعديلات على قانون الجرائم الإدارية (2016)، وتعديلات على قانون العقوبات (2016)، وتعديلات على قانون مهنة المحاماة وأنشطة الدعوة في تركمانستان (2017).

156- في 25 كانون الثاني/يناير 2019، وبموجب مرسوم صادر عن رئيس تركمانستان، تمت الموافقة على خطة العمل الوطنية للقضاء على انعدام الجنسية في تركمانستان للفترة 2019-2024، والتي تهدف إلى تيسير التنسيق وتعزيز التفاعل بين هيئات الدولة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني في حل حالات انعدام الجنسية، ومنع ظهور حالات جديدة من انعدام الجنسية، من خلال تدابير تشريعية وعملية.

157- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، وقع رئيس تركمانستان على مرسوم بخصوص منح جنسية تركمانستان، وبموجبه أصبح 2 580 شخصاً مواطنين في تركمانستان. كما تم التوقيع على مرسوم يعطي 874 شخصاً تصريح إقامة في البلد. وخلال الفترة من عام 2011 وحتى الآن، منحت الجنسية لحوالي 26 ألف شخص في تركمانستان.

158- وقد أدمجت تركمانستان أهداف التنمية المستدامة وغاياتها في برامجها واستراتيجياتها وخطتها الإنمائية وخطتها المالية على المستويات الوطنية والقطاعية والإقليمية. وفي هذا الصدد، تم إنشاء آلية تنسيق وطنية على شكل فريق عامل يتألف من نواب رؤساء الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة والمؤسسات التعليمية والعلمية، يقوم بتنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها. وضماناً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تم افتتاح المركز العلمي والمنهجي لأهداف التنمية المستدامة في إطار معهد العلاقات الدولية التابع لوزارة الخارجية في تركمانستان في أيلول/سبتمبر 2017.

159- وفي تموز/يوليه 2019، قدمت تركمانستان استعراضها الوطني الطوعي الأول للتقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على تمكين الناس وتحقيق الشمول والمساواة، وذلك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي انعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك.

160- وفي 16 كانون الأول/ديسمبر 2019، تم توقيع برنامج مشترك بين حكومة تركمانستان والأمم المتحدة للارتقاء بنظام الحماية الاجتماعية من خلال تقديم خدمات اجتماعية عالية الجودة على المستوى المحلي، وهو بتمويل من صندوق أهداف التنمية المستدامة. ويهدف البرنامج المشترك إلى تحسين النظام الحالي لتقديم الخدمات الاجتماعية في تركمانستان بحيث يمكنه الوصول إلى الفئات السكانية الأكثر احتياجاً وضعفاً، وتلبية احتياجاتها الخاصة، ولا سيما الأيتام، والأطفال الذين تركوا دون رعاية الوالدين، والأطفال المهددين بخطر الانفصال عن والديهم، والأطفال ذوي الإعاقة، وما إلى ذلك. وفي إطار البرنامج المشترك، يُخطّط لتجريب العديد من الخدمات الاجتماعية التي تستهدف مجموعات أوسع تشمل النساء والفتيات، والرجال والفتيان، والأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن الفئات الضعيفة الأخرى.

### ثالثاً - معلومات عن عدم التمييز والمساواة، وسبل الانتصاف الفعالة

ألف - معلومات عامة عن تنفيذ التزامات تركمانستان المتعلقة بضمان المساواة أمام القانون، والتدابير المتخذة للقضاء على التمييز

161- تكفل تركمانستان المساواة بين المرأة والرجل أمام القانون في ممارسة الحقوق المدنية، والمشاركة على قدم المساواة في إدارة شؤون المجتمع والدولة، وفي العملية الانتخابية، وفي مجال حماية الصحة والتعليم والعلوم والثقافة والعمل والحماية الاجتماعية، وفي المجالات الأخرى للدولة والحياة العامة. ونظراً لارتفاع مستوى التعليم والنشاط، تشارك المرأة بنشاط وعلى قدم المساواة مع الرجل في الحياة الاجتماعية والسياسية لتركمانستان. والمرأة ممثلة على نطاق واسع في هياكل جميع فروع سلطات الدولة

وفي مجالات المجمع الاقتصادي للبلد. وتشكل النساء 25,8 في المائة من إجمالي عدد البرلمانين البالغ 125 نائباً في الدورة السادسة لمجلس تركمانستان، وهو ما يتوافق مع مستوى البلدان المتقدمة في العالم. وتشغل النساء مناصب رئيس البرلمان، وأحد نواب رئيس مجلس الوزراء ومفوض حقوق الإنسان (أمين المظالم) في تركمانستان.

162- وبالإضافة إلى قانون ضمانات الدولة لتأمين المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، تتجسد القواعد الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على المستوى التشريعي في قوانين تركمانستان الخاصة بالخدمة المدنية (2016)، واللاجئين (2017)، والتعديلات والإضافات على قانون الأسرة (2018)، وحماية صحة المواطنين (2015)، وتوفير الأدوية (2016)، وتعزيز الرضاعة الطبيعية ودعمها (2016)، وتوفير رعاية الصحة العقلية (2016)، وعمالة السكان (2016)، واللاجئين (2017)، والتعديلات والإضافات على قانون العمل (2017، 2019)، وتعديلات اللوائح الخاصة باللقب الفخري "Ene mähri" (2018)، والتعديلات على قانون العقوبات (2019)، والترقية البدنية والرياضة (2020)، والعديد من القوانين الأخرى.

163- وصدقت تركمانستان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واعتمدت برنامج تنفيذ منهاج عمل بيجين. ولا يزال تطوير إمكانات المرأة وفقاً لدستور تركمانستان وقواعد القانون الدولي يمثل اتجاهًا ذا أهمية استراتيجية وأولوية في سياسة الدولة. وللدولة دور حاسم في ضمان احترام المبدأ الدستوري لمساواة المواطنين في الحقوق والحريات والوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

164- وفي عام 2015، تمت الموافقة على خطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين في تركمانستان للفترة 2015-2020، والعمل جارٍ على تنفيذها. وتحلل خطة العمل هذه أسباب وعواقب جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف المنزلي.

165- وينص قانون العقوبات في تركمانستان على المسؤولية على تعذيب امرأة يعرف الجاني أنها حامل؛ وعن خطف امرأة رغماً عنها للدخول في علاقة زواج فعلية معها؛ وإجبار المرأة على الزواج أو الاستمرار في الزواج، وكذلك منع المرأة، بالعنف أو التهديد بالعنف، من الزواج من الشخص الذي تختاره؛ وتعدد الزوجات، أي التعايش مع امرأتين أو أكثر في إدارة مشتركة للأسرة؛ وتعذيب النساء؛ والرفض غير المبرر لتوظيف امرأة حامل أو فصلها غير المبرر.

166- وينص القانون على المسؤولية عن ارتكاب جريمة ضد امرأة يعرف الجاني أنها حامل، وكذلك ضد قاصر أو شخص آخر لا حول له ولا قوة، أو شخص كان يعتمد على الجاني. وتصنف هذه الجريمة على أنها ارتكبت في ظروف مشددة.

167- يعمل مجلس تركمانستان حالياً على وضع مشروع صيغة جديدة لقانون العقوبات. ويقوم الفريق العامل المعني بوضع المشروع بتحليل قواعد قانون العقوبات بهدف إضفاء الطابع الإنساني عليها وجعلها تتماشى مع الالتزامات الدولية لتركمانستان.

168- ويتمتع الرجال والنساء في تركمانستان بالمساواة في الحقوق المدنية. وتترتب على انتهاك المساواة على أساس الجنس مسؤولية بموجب القانون. وبغية توفير تدريب خاص لموظفي هيئات الشؤون الداخلية في مجال المساواة بين الجنسين والعنف المنزلي، يجري باستمرار تنظيم دورات تدريبية تدرس مسائل محددة تتعلق بهذا الموضوع. وخلال الفترة 2018-2020، نُظمت 1 438 دورة تدريبية حول هذا الموضوع في الهيئات المعنية بالشؤون الداخلية.

169- وتتمثل إحدى مهام برنامج العمل الوطني بشأن المساواة بين الجنسين في تركمانستان للفترة 2015-2020 في تحليل تشريعات تركمانستان للتمكن من اعتماد تشريع ينظم منع العنف

الجنساني، وفي إجراء دراسة استقصائية لانتشار جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف المنزلي، وأسبابه وعواقبه.

170- ووفقاً لقانون تركمانستان بشأن ضمانات الدولة لتأمين المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، تضمن الدولة المساواة في الحقوق بين النساء والرجال في الحماية من الاعتداء الجنسي والاختطاف والاتجار. ويعتبر الأشخاص الذين يرتكبون هذه الأفعال مسؤولين جنائياً بموجب قانون العقوبات.

171- وفي عام 2018، أجرى برلمان تركمانستان ومكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في تركمانستان تحليلاً مشتركاً للتشريعات الوطنية من حيث امتثالها للوائح القانونية الدولية في مجال المساواة بين الجنسين. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2018، جرت في البرلمان مناقشة لنتائج ذلك التحليل شارك فيها نواب ومتخصصون.

172- وفي سياق دراسة مسألة منع العنف الجنساني، تم إطلاع اللجنة المشتركة بين الإدارات المعنية بتنفيذ التزامات تركمانستان الدولية في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وفريقها العامل، على مفهوم الاستجابة المشتركة بين الوكالات للعنف الجنساني، وذلك بمساعدة قدمها مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في تركمانستان.

173- ويجري العمل بنشاط لوضع إجراءات تشغيل موحدة للعاملين في مجالات الصحة والشرطة والخدمة الاجتماعية. وفيما يتعلق بدراسة موضوع العنف الأسري ضد المرأة، تم القيام بأعمال تحضيرية لإجراء دراسة استقصائية حول صحة المرأة ووضعها في الأسرة، شملت التعرف على تشريعات الدول الأجنبية في مجال العنف الأسري. وشكل فريق عامل خاص من الخبراء لإجراء الدراسة الاستقصائية يضم ممثلين عن وزارة الصحة والصناعة الطبية، ووزارة الداخلية، ووزارة العمل والحماية الاجتماعية للسكان، واللجنة الحكومية للإحصاء، ومعهد الدولة والقانون والديمقراطية في تركمانستان، والاتحاد النسائي.

174- وفي إطار تنفيذ خطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين في تركمانستان للفترة 2015-2020، يتواصل العمل لإجراء دراسة استقصائية عن صحة المرأة ووضعها في الأسرة. وخلال الفترة من 25 شباط/فبراير إلى 1 نيسان/أبريل 2020، تم تنفيذ العمل الميداني لجمع البيانات في عشق آباد و5 ولايات. ونسق هذا العمل الفريق العامل المعني بالدراسة استقصائية بدعم تقني من مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويجري حالياً تحليل للبيانات التي تم الحصول عليها وإعداد تقرير تحليلي. وسيتم بناءً على نتائج الدراسة استقصائية تحديد نطاق انتشار هذه الظاهرة الاجتماعية وأسبابها الجذرية، كما سيجري، رهنأ بالنتائج التي يتم التوصل إليها، إعداد مقترحات لتحسين التشريعات الوطنية.

175- ووفقاً لخطة الأنشطة التشريعية لبرلمان تركمانستان للفترة 2018-2022، وعملاً على تعزيز حقوق المرأة وحماية مصالحها المشروعة وتقوية الأسرة وتهيئة الظروف المواتية للعلاقات الأسرية، من المقرر وضع مشروع قانون بشأن منع العنف ضد المرأة في سياق العلاقات الأسرية.

176- ولا تسمح تشريعات تركمانستان باستخدام التعذيب والقسوة أثناء الاعتقال وخلال الاحتجاز السابق للمحاكمة من أجل الحصول على اعترافات. وتنص المادة 62 من دستور تركمانستان على أنه لا يمكن إجبار أي شخص على الإدلاء بشهادة وتوضيحات ضد نفسه أو ضد أقاربه المقربين، كما أن الأدلة التي يتم الحصول عليها نتيجة للتأثير العقلي أو الجسدي، فضلاً عن الأساليب غير القانونية الأخرى، ليس لها أثر قانوني. ووفقاً للمادة 23 من قانون الإجراءات الجنائية، يُحظر الحصول، باستخدام العنف والتهديد وغير ذلك من الإجراءات غير القانونية، على أدلة من المشتبه فيه والمتهم والمدعى عليه وغير ذلك من المشاركين في القضية.

177- وتتخذ تركمانستان تدابير فعالة لمنع أعمال التعذيب وسوء المعاملة في جميع أنحاء البلد. ويجري العمل على تحسين أشكال وأساليب نشاط الإدارات ذات الصلة في المؤسسات الخاصة، بهدف

منع أعمال التعذيب وسوء المعاملة ضد الأشخاص الذين يقضون عقوبة السجن. وقد تم، بادئ ذي بدء، رفع مستوى مسؤولية الأشخاص المسؤولين عن الامتثال للقواعد المعمول بها في نظام تنفيذ العقوبة، وتعزيز الرقابة على العمل التشغيلي والتعليمي بين المساجين.

178- وتحدّد التشريعات السارية في تركمانستان المسؤولية عن استخدام العنف أو الإذلال ضد شخص ما من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون على الأشخاص المشاركين في الإجراءات الجنائية من أجل الحصول على الأدلة. وعلى هذا فإن المادة 197 من قانون العقوبات تنص على المسؤولية عن إجبار المشتبه به أو المتهم أو الضحية أو الشاهد على الإدلاء بشهادته، أو الخبير على إبداء رأيه، باستخدام التهديد أو الابتزاز أو غير ذلك من الأعمال غير القانونية من جانب المدعي العام أو المحقق أو الشخص الذي يجري التحريات. وتتمثل السمة المحددة لهذا التصرف في الفعل المقترن باستخدام العنف أو التمر ضد شخص ما.

179- وبهدف الامتثال للمعايير القانونية الوطنية والدولية، فضلاً عن توصيات هيئات معاهدات الأمم المتحدة بشأن منع التعذيب وسوء معاملة المحتجزين وغيرهم من الأشخاص، تم تركيب كاميرات فيديو في أقسام الشرطة ومراكز الاحتجاز قبل المحاكمة وأماكن الاحتجاز. ولهذه الغاية أيضاً، تقوم وزارة الداخلية في تركمانستان بعمل منتظم لتزويد إدارات الشرطة ومراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة، وكذلك مؤسسات النظام الجنائي بأحدث الوسائل التقنية لإنتاج التسجيلات الصوتية والمرئية للاستجوابات.

180- وتستند تشريعات تركمانستان المتعلقة بمنع التعذيب إلى قواعد القانون الدولي في هذا المجال. ووفقاً لدستور تركمانستان، لا يجوز إخضاع أي شخص للتعذيب أو استخدام العنف أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، كما لا يجوز إخضاع أي شخص للتجارب الطبية أو العلمية أو غيرها دون موافقته. ولا يجوز إجبار أي شخص على الإدلاء بشهادة وتوضيحات ضد نفسه أو ضد أقاربه المقربين. كما أن الأدلة التي يتم الحصول عليها نتيجة للتأثير العقلي أو الجسدي، فضلاً عن الأساليب غير القانونية الأخرى، ليس لها أثر قانوني.

181- ويعرّف قانون العقوبات التعذيب بالامتثال التام للمادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ووفقاً لقانون العقوبات، فإن التعذيب هو تعمد إلحاق ألم شديد أو معاناة جسدية أو نفسية ضد شخص ما، من جانب مسؤول، أو شخص آخر يتصرف بصفة رسمية، أو بعلمه أو موافقته الضمنية، من أجل الحصول على معلومات من ذلك الشخص أو من طرف ثالث، أو لإجباره على الاعتراف، بفعل ارتكبه هو أو طرف ثالث أو يشتهبه في أنه ارتكبه، أو لمعاقبته على ذلك الفعل، وكذلك من أجل تهريبه أو إكراهه هو أو طرف ثالث، أو لأي سبب من الأسباب على أساس التمييز مهما كانت طبيعته (المادة 182<sup>1</sup>).

182- ويُقصد بهذا الحكم من قانون العقوبات أن يكون ضمانات قانونية موثوقة لعدم استخدام التعذيب في تركمانستان. كما ينص قانون العقوبات على المسؤولية عن القيام عمداً بإلحاق أذى متوسط الخطورة بالصحة على نحو يتسم بطابع التعذيب أو المعاملة القاسية.

183- وتقوم وزارة الداخلية في تركمانستان بعمل منتظم لتزويد إدارات الشرطة ومراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة ومؤسسات النظام الجنائي بالوسائل التقنية لإنتاج التسجيلات الصوتية والمرئية للاستجوابات.

184- وتمارس هيئات السلطة التنفيذية الرقابة على أنشطة هيئات نظام السجن في أراضيها. وفيما يتعلق بتنفيذ عقوبة المحكوم عليهم، وكذلك تنفيذ الرقابة العامة على أنشطة الهيئات المسؤولة عن تنفيذ الأحكام وغيرها من تدابير قانون العقوبات، تشارك الهيئات الرقابية التابعة للإدارات التنفيذية المحلية في تعزيز الرقابة على احترام القانون في عمل هيئات تنفيذ العقوبة الجنائية، وهي تعمل مع المحكومين

الذين يقضون فترة حكمهم، والمفرج عنهم قيد الإشراف، كما تشارك لجنة شؤون الأحداث التابعة للإدارات التنفيذية المحلية في العمل المتعلق بالمحكوم عليهم من الأحداث.

185- وفقاً للتشريع الجنائي، فإن المحكمة، بصفتها الهيئة التي أصدرت الحكم، ملزمة بالإشراف على تنفيذ الحكم. وفي سياق هذه القضايا وعملاً بالإجراءات المنصوص عليها في التشريعات، تنظر المحكمة في شكاوى المدانين ضد أعمال إدارة الهيئات المكلفة بتنفيذ الأحكام. ويمارس المدعي العام في تركمانستان والمدعون التابعون له الإشراف على مراعاة القوانين في تنفيذ العقوبات الجنائية وفقاً لتشريعات تركمانستان.

186- ويتمتع أمين المظالم بالحق في تفتيش أنشطة المؤسسات الإصلاحية واستعراض الشكاوى الواردة من المدانين فيما يتعلق بانتهاكات هذه المؤسسات لحقوقهم.

187- وفقاً للقانون، يقوم أمين المظالم بحرية ودون إشعار مسبق بزيارة المؤسسات الإصلاحية وغيرها من المؤسسات المتخصصة، وأماكن الاحتجاز الأولي، وأماكن الاحتجاز، ويقوم فيها، بشكل مستقل أو بالاشتراك مع الهيئات الحكومية المختصة، والمسؤولين، وموظفي الخدمة المدنية المعنيين، بمعاينة شكاوى المحكوم عليهم بشأن انتهاك حقوقهم من قبل موظفي المؤسسات الإصلاحية وإدارتها.

188- وتخضع أماكن الاحتجاز للإشراف الدائم من جانب الهيئات الرقابية التي يقوم أعضاؤها بزيارات دورية للمحتجزين والاستفسار عن أوضاعهم وظروف احتجازهم. وترصد الهيئات الامتثال لسيادة القانون في المؤسسات الإصلاحية، ولأوامر وشروط احتجاز المحكوم عليهم، وتوفير السكن والظروف الصحية والنظافة الصحية، وإشراك المحكومين في أعمال مفيدة اجتماعياً، وتقديم المساعدة الطبية لهم، وتأمين الزيارات مع الأقارب والأشخاص الآخرين، والامتثال للمعايير التشريعية بشأن الإفراج المبكر عن المحكومين، واستبدال ما تبقى من العقوبة بعقوبة أخف، وكذلك الامتثال لإجراءات نقل المحكومين، واستلام أو إرسال الطرود والحزم وتحويلات الأموال والمراسلات الخاصة بهم.

189- وفقاً لقانون مهنة المحاماة وأنشطة الدعوة في تركمانستان، تعتبر نقابة المحامين النقابة المهنية للمحامين وتعمل على أساس مبادئ الحكم الذاتي، وقد أنشئت لغرض القيام بالدعوة وهي مؤسسة قانونية من مؤسسات المجتمع المدني وليست جزءاً من نظام سلطة الدولة وإدارتها.

190- واستناداً إلى برنامج العمل الوطني بشأن حقوق الإنسان في تركمانستان للفترة 2016-2020، أقرت نقابة المحامين خطة لعقد ندوات تدريبية حول حماية حقوق الإنسان، يتم بموجبها عقد ندوات فصلية حول آليات حماية حقوق الإنسان.

191- وخلال الفترة 2015-2020، ألقى محامو تركمانستان 151 4 محاضرة في مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان، على النحو التالي:

- 708-2015 محاضرات؛
- 774-2016 محاضرة؛
- 787-2017 محاضرة؛
- 705-2018 محاضرات؛
- 699-2019 محاضرة؛
- 478-2020 محاضرة.

192- وخلال الفترة نفسها، قدم محامو تركمانستان المساعدة القانونية المجانية لأكثر من 30 000 مواطن.